

اللجنة السياسية الخاصة
الجلسة الخامسة عشرة
المعقودة يوم الأربعاء
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

الرئيسي : السيد خويني (تونس)

وفيما بعد : السيد الصايدي (اليمن)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٧٥ من جدول الاعمال : دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع
نواحي هذه العملية (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/SPC/47/SR.15
8 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستمدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تمويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

92-57678 ٩٢)٥٢٦٢١

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ٧٥ من جدول الأعمال : دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/47/253 ، A/47/386 ، A/47/597 ، A/47/604 ، A/SPC/47/L.7 ، A/SPC/47/L.8)

١ - السيد صالمي (أفغانستان) : قال إن النهج المتكامل الذي أورده الأمين العام في تقريره (A/47/277) إسهام قيم ويجيء في الوقت المناسب لتعزيز دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين . وفي حين أنه رحب بالتطورات الإيجابية التي تم تحليلها في التقرير ، أعرب عن قلق وفده لانتشار الاتجاهات القومية والدينية والاجتماعية والثقافية واللغوية في عصر ما بعد الحرب الباردة مما يعيق عملية السلم في كثير من أنحاء العالم . وأشار إلى أن انتشار أسلحة الدمار الشامل وتكديس الأسلحة التقليدية ، من جهة ، ونقصان المنازعات العنصرية من جهة أخرى قد زادت من أهمية عمليات حفظ السلم وتدابير بناء السلم بعد المنازعات .

٢ - وأردف قائلاً إن السلم لا يمكن صونه وحصره عن طريق التدابير العسكرية . ولذلك أكد على أهمية الدبلوماسية الوقائية التي ينبغي أن تحدد بوجه عام لتضمن القضايا السياسية/الاجتماعية والإنسانية والبيئية إذا أريد للأمم المتحدة أن تحقق النجاح في تلك الميادين .

٣ - وأوضح أن وفده يتفق تماما مع الرأي المعرب عنه في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم (A/47/253) والذي يقضي بأن تعكس ميغفة توزيع نفقات العمليات بصورة مناسبة المسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وأن تضع في الاعتبار القدرة المحدودة نسبيا للبلدان النامية من الناحية المالية .

٤ - وأعرب عن اعتقاد وفده بأن نهج الأمين العام لعمليات حفظ السلم ، الذي أشار إلى الحاجة إلى إجراء تحسينات في أربعة ميادين لحفظ السلم - التزويد بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ؛ ونقل الأفراد المدنيين من الأمانة العامة إلى عمليات حفظ السلم ؛ والتزويد بالمعدات الأساسية ؛ ونقل هذه المعدات - يشكل أساسا رئيسيا للمشاورات الجارية .

٥ - واسترسل قائلاً إن أية آلية مخصصة يتم انشاؤها للتشاور فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم ينبغي أن تقوم على

(السيد سالمى ، أفغانستان)

أساس مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومراعاة حق الشعوب في تقرير المصير على أساس السيادة والامتقلال السياسي لجميع الدول .

٦ - وذكر أن أفغانستان تولي أهمية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مسائل حفظ السلم . وأن على الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها أن تركز على التعاون الإقليمي لتعزيز السلم وتدابير بناء الثقة في مختلف مناطق العالم عن طريق تطبيق مختلف نماذج التعاون الإقليمي والدولي ، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب . ومواصلة الحوار بين الشمال والجنوب .

٧ - السيد واكانيساو (فيجي) : لاحظ أنه مع اتساع نطاق عمليات حفظ السلم هناك حاجة إلى إعادة النظر في التصور الحالي لتلك العمليات ، وتعديلها ، عند الاقتضاء ، لضمان نجاحها . وقال إن وفده يرحب بالمبادرة التي اتخذها مجلس الأمن في وقت سابق من هذا العام وبرنامج الأمين العام الشامل للسلم . وأشار إلى أن وفده يرى أن توصية الأمين العام المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية ، التي تتضمن تدابير بناء الثقة ونظام للإنذار المبكر وبعثات لتقصي الحقائق والوزع الوقائي ، وفي بعض الحالات تشكيل مناطق منزوعة السلاح ، قد تقدم حلاً للزمة المالية الحالية لحفظ السلم . وأوضح أن هذه العملية إذا نجحت فإنها ستؤكد الحاجة إلى وزع القوات ومن ثم توفير الأموال وإنقاذ الأرواح ، وأن نجاحها يستدعي التعاون التام من جانب المنظمات الإقليمية والدولية .

٨ - ومضى قائلاً إن تدابير بناء الثقة هي في الغالب مسؤولية الحكومات الوطنية التي ينبغي أن تكون لديها الإرادة لاستخدامها ، وكذلك تعاون الهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية . وفي حين أن بعثات تقصي الحقائق مقيدة ، ذكر أنها لن تنجح ما لم تستند إلى معلومات كافية ونظام للإنذار المبكر في المنطقة المعنية والتعاون التام لأطراف النزاع . وأكد على ضرورة التزام أطراف النزاع بتقديم جميع أشكال المساعدة لهذه البعثة .

٩ - وأوضح أن مفهوم الوزع الوقائي لقوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة وتكوينها ينبغي دراستهما على وجه الدقة قبل تنفيذ أي عملية ، وأكد على ضرورة مراعاة سيادة الدول وسلامتها الإقليمية في جميع الأوقات والحصول على موافقة أطراف

(السيد واكانيساو ، فيجي)

النزاع متى أمكن ذلك . وأشار الى أن الأمين العام أشار في تقريره إمكانية وزع وقائي على جانب واحد فقط من الحدود بناء على طلب دولة تشعر بأنها مهددة ، وأن الطرف الآخر في النزاع يمكن أن يعتبر أن الأمم المتحدة قد فقدت دورها بوصفها طرفاً ثالثاً محايداً . ولمح الى إمكانية أن يصبح القائمين على حفظ السلم مستهدفين . وأشار الى أن وجود قوى كبرى في قوات الوزع الوقائي قد تعزز قدرتها على الردع .

١٠ - واسترسل قائلاً إن المنازعات التي لا تزال قائمة رغم تطبيق أصاليب التسوية السلمية منازعات مستعصية لأن أطراف النزاع تفتقر الى الإرادة السياسية للبحث عن حلول سلمية ، وأضاف قائلاً إن الافتقار الى الإرادة السياسية وامتناع الذين لديهم القوة لممارسة نفوذهم لممارسة الضغوط وانعدام أعمال المتابعة من جانب وكالات الأمم المتحدة أمور تكلف المنظمة ما لا طاقة لها به للإبقاء على بعثات حفظ السلم . وأشار الى أنه قد حان الوقت لإنهاء العمليات التي لا تحقق أي تقدم بسبب عدم تعاون أطراف النزاع .

١١ - وقال إن وفده يفهم أن إنقاذ السلم مطلوب عند انهيار وقف إطلاق النار أو اندلاع تمرد أو عندما يفقد القائمون على حفظ السلم دعم أحد أطراف النزاع ويصبحون مستهدفين . وعند ذلك يكون أمام الأمم المتحدة خياران لا يجد أي منهما قبولاً : إما تصعيد إنقاذ السلم الى حرب على أمل استعادة السلم أو الانسحاب دون إنجاز المهمة . وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن هذا المفهوم كان قد طبق في أزمة الكونغو في أوائل الستينات ، فإن وفده يرى أنه ما لم يتم النظر فيه بالشكل المناسب فإنه لن يحقق شيئاً ذا شأن غير دفع الأمم المتحدة نحو أماكن يتعين عليها أن تتحاشاها ، مما يؤدي ، دون شك ، الى فقد مزيد من الأرواح . وفي ضوء المشاكل المالية الحالية لحفظ السلم ، وضرورة تدريب قوات إنقاذ السلم تدريباً وافياً وتسلحها تسليحاً شقياً ، أكد أنه ستكون هناك صعوبات في الحصول على قوات لهذه البعثات في المستقبل .

١٢ - واسترسل قائلاً إن ما يزيد على ٨٠٠ من أفراد الأمم المتحدة ، بمن فيهم ٢٥ من جنود وشرطة فيجي قد قتلوا منذ بدء أول عملية لحفظ السلم ، وأن ذلك العدد يتوقع أن يرتفع قبل نهاية هذا القرن مع اتساع نطاق العمليات والضعف المتزايد لأفراد الأمم المتحدة . وأشار الى أنه لم يتم التركيز في برنامج السلم على سلامة أفراد

(السيد واكانيساو ، فيجي)

قوات حفظ السلم . وأكد أن فيجي تؤيد بقوة اقتراح اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم المتعلقة بوضع صكوك قانونية دولية فعالة لضمان سلامة الافراد التابعين للأمم المتحدة وتحميل الدول المضيغة مسؤولية استعمال القوة ضدهم أو أي خسائر فسي الأرواح . وأضاف قائلا إن فيجي تؤيد بقوة أيضا مشروع القرار الخاص بحماية أفراد حفظ السلم الذي كانت أحد مقدميه .

١٣ - وأردف قائلا إن تقرير الأمين العام ، برنامج للسلم ، أدخل بعض عناصر البساطة والمرونة في المفهوم العام لعمليات حفظ السلم . لكنه استدرك موضحا أن نجاح حفظ السلم يستلزم تمويلا كافيا وأن الحل يكمن في قيام الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي الوقت المحدد ، لأن عدم القيام بذلك يشكل خرقا للالتزاماتها بموجب الميثاق .

١٤ - السيد تاي (سنغافورة) : قال إن برنامج السلم يعرف المرحلة الحالية بأنها مرحلة تتسم بالإقليمية والقبلية المشتركة والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والازمات عبر الوطنية للنمو السكاني والتدهور البيئي وانتشار الأسلحة النووية والكيميائية . وأضاف موضحا أن هذه القوى الناشئة أدت الى تغيير بارامترات السيادة ونتجت عنها توترات وأشكال من التضارب اتسمت بها هذه المرحلة . وأشار الى أن الأمم المتحدة يتوقع منها ، في حيرتها بين التوقعات العالية والموارد غير الكافية ، أن تقوم بدور أكبر في إدارة العدد المتعاطم للصراعات ، وأنها أصبحت ، حسب أحد الآراء ، مطرح أنقاض للمنازعات العويمة ، وذكر أن هناك أيضا تسليما متناميا بأن دورها فسي حفظ السلم أصبح أساسيا بالنسبة للأمن الدولي .

١٥ - واسترسل قائلا إن عمليات حفظ السلم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تعمل على احتواء المنازعات المحلية التي يشترك فيها حلفاء القوتين العظميين ، بل ترمي الى تهدئة منازعات فئوية داخل الدول ، كما هو الحال في يوغوسلافيا ، ومنازعات إثنية أو عشائرية ، كما هو الحال في القوقاز والصومال . وأوضح أن ذلك التغيير يخلق فرسا بل أيضا مخاطر : فالأمم المتحدة تقع على عاتقها مسؤوليات جسيمة دون توافر ما يقابلها من موارد أو قوى عاملة تتفق مع تلك المسؤوليات ، كما أن موثوقيتها يمكن أن يصبها الضرر بسبب انتكاس التوقعات

(السيد تاي ، سنغافورة)

غير المستوفاة والتحرر العام من الوهم . ونصح بأن تبني الدول الاعضاء الرغبة السياسية في توفير موارد كافية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم .

١٦ - ومضى قائلا إن وفده يرى أن برنامج السلم وتقارير اللجنة الخاصة تقدم آراء عملية ، ويؤيد ، في جملة أمور ، إنشاء صندوق احتياطي لحفظ السلم ، وتوفير مخزون من المعدات لحفظ السلم ، والتدريب الموحد ، وبرنامج للزمالات في ميدان حفظ السلم . وأضاف أنه يؤيد أيضا دمج إدارات الأمم المتحدة المعنية بقضايا حفظ السلم ، وذلك بإنشاء هيكل موحد للقيادة .

١٧ - وذكر أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بإنشاء جهاز موثوق ومحايد للمعلومات قبل أن تضع الحلول السياسية أو تظلع بالدبلوماسية الوقائية . وحيث أن تقصي الحقائق شرط ضروري لأي جهد لحفظ السلم أو نظام للانداز المبكر ، أكد أن المنظمة يجب أن تكون لها القدرة على جمع المعلومات الموضوعية في الوقت المناسب فيما يتعلق بأي نزاع قائم .

١٨ - وأشار إلى أن بعض الدول أبدت تحفظات بشأن تولى الأمم المتحدة دور لتقصي الحقائق . وقال إن سنغافورة ترى ، شأنها في ذلك شأن كثير من الدول الصغيرة ، أنه لا بد من احترام السيادة الوطنية ، ولا سيما خلال الفترات التي تتسم بعدم اليقين ، مثل الفترات الحالية . وأردف قائلا إن الأمين كان محقا حينما ذكر في برنامجه للسلم (A/47/277-S/24111) أن زمن السيادة المطلقة الخالصة قد مضى . وأكد على ضرورة تدخل الأمم المتحدة في حالات الفوضى المطلقة والانهيال التام للحكومة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية . واستطرد قائلا إن الأمم المتحدة قد يتعين عليها أن تعمل بسرعة في أماكن أخرى لنزع فتيل المنازعات التي تعرض بقاء مناطق بأكملها للخطر . وأوضح أن تقصي الحقائق في جميع الحالات هو أول خط عمل للمنظمة لنزع فتيل الأزمات أو احتوائها .

١٩ - ومضى قائلا إن جميع الدول ملتزمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالوفاء بمسؤولياتها المالية فيما يتعلق بحفظ السلم . وأشار إلى أن أي محاولة لإعادة تشكيل أساس الاشتراكات في ميزانيات حفظ السلم يجب أن تستند إلى معايير عادلة . وأكد أن جداول الحصص المقررة ينبغي أن تدرك مجموعة العوامل المركبة التي تحدد مدى تأثير

(السيد تاي ، سنغافورة)

بلد ما وقدرته على المشاركة في عمليات حفظ السلم ، سواء من ناحية المال أو القوى العاملة .

٢٠ - ومضى قائلاً إنه إزاء عبء العمل والاعباء المالية المتزايدة ، يتعين على الأمم المتحدة أن تنشئ نظاماً لمراقبة عمليات حفظ السلم يتضمن وضع أهداف واقعية وتحديد ولايات واضحة وتواريخ محددة للبدء والانتهاء تستند إلى تقديرات محكمة للاحتياجات .

٢١ - وأعرب عن استياء سنغافورة لتعاطم التهديد التي تتعرض له أرواح موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلم وغيرهم من الأفراد الذين يؤدون واجباتهم في مناطق ناشئة من العالم معرضين حياتهم للخطر . وحيث أن جهود حفظ السلم تطورت لتشمل توفير الحماية لجهود المساعدة الإنسانية ، أشار إلى أن الأمم المتحدة ستواجه معضلة جديدة تتمثل في العمل من أجل تحقيق المفاناة مع بقائها عرضة للأعمال العدائية من جانب الأطراف المتمردة في البلدان المضيفة . وأوضح أن سنغافورة ستظل تدعم الأمم المتحدة في دورها النشط لإنهاء المنازعات وتقديم المساعدة الإنسانية من خلال وزع مراقبين وأفراد مدنيين وأفراد من الشرطة وتدابير حماية أكثر قوة لأفراد الأمم المتحدة . وأكد على تأييد وفده الكامل للقرار A/SPC/47/L.8 بشأن حماية أفراد حفظ السلم .

٢٢ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من أن الوزع الوقائي فكرة متطورة ، فإنها سابقة لاوانها ، حيث أن تمركز القوات الوقائية أو المراقبين في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة حدة التوتر في أزمة ما بدلاً من تقليلها . ونظراً لحساسية كثير من القضايا ذات الصلة ، ذكر أن الوزع الوقائي ينبغي أن يخضع لدراسة وافية قبل الاضطلاع به .

٢٣ - وأوضح أن السيادة والمسؤولية الدولية أصبحتا ، في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وجهين لعملة واحدة ، ولذا فإن مفهوم السيادة تحدده المعايير الدولية . وذكر أن عملية حفظ السلم وتقديم المساعدة الإنسانية في عالم اليوم تستلزم تجاوز حدود التعريف القانوني العتيق للسيادة المطلقة . وأشار إلى أن المناقشات الدائرة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتطوير الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم قد أصغرت عن تعريفات جديدة لصنع السلم وممارسات جديدة ستفي على نحو أوفى باحتياجات عالم ما بعد الحرب الباردة .

٢٤ - تولى السيد الصايدي (اليمن) ، نائب الرئيس : رئاسة الجلسة .

٢٥ - السيد كا (السنغال) : قال إن المناخ السياسي المؤاتي السائد حاليا يحفز المجتمع الدولي على إنشاء آليات لمنع نشوب المنازعات والتدخل من أجل إيجاد تسوية لتلك المنازعات ، وأكد أن الأمم المتحدة ستقوى سلطتها ومصداقيتها في مجال حفظ السلم عن طريق تعزيز قدراتها على حفظ السلم .

٢٦ - ومضى قائلاً إنه لفهم الأهمية البالغة لوجود الأمم المتحدة في مناطق النزاع يكفي النظر في حالة يوغوسلافيا سابقا حيث أسهمت الأمم المتحدة ، إزاء السياسة الوحشية للتطهير الإثني التي يتبعها أحد الأطراف ، بإدخال أمل جديد لضحايا هذه الممارسات اللاإنسانية . وأضاف أن وجود الأمم المتحدة يحدث أيضا تغييرات في الصومال حيث تخض الحرب الأهلية يوميا أرواح آلاف الضحايا الأبرياء . وأكد أن هذه الحرب لم تكن فقط أكبر حروب دموية ومأساوية شهدتها أفريقيا حديثا ، بل إنها أيضا تهدد بقاء الصومال كدولة . وأكد أن على المجتمع العالمي أن يضع حدا للحالة في الصومال لأن الأجيال المقبلة ستحكم على قدرته على الاستجابة بشكل فعال لحالات الأزمات .

٢٧ - واسترسل قائلاً إنه ينبغي بذل قصارى الجهود للعمل بموجب اقتراح رئيس منظمة الوحدة الأفريقية بالنيابة لعقد مؤتمر دولي معني بالصومال بأسرع ما يمكن من أجل إنهاء مأساة الصومال على وجه السرعة .

٢٨ - وأشار إلى بلده الذي شارك منذ عام ١٩٦٠ في مختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في الكونغو ولبنان والخليج الفارسي وأنغولا وليبيريا ورواندا ، يدرك خطورة وحساسية موقف الأمم المتحدة في مناطق أخرى من العالم . وأوضح أن قوات حفظ السلم التابعة للمنظمة ما فتئت تبذل جهودا تستحق الثناء ، سواء في الشرق الأوسط أو آسيا أو أوروبا أو أفريقيا ، رغم أن وجودها قد غاب إلى حد كبير في بعض الحالات . وأكد على ضرورة تفكير اللجنة بصورة جديّة في إمكانية وزع قوات الأمم المتحدة في المناطق الأخرى التي تتسم بتوتر شديد في الوقت الراهن ، حيث أن آليات المنظمات الإقليمية للتدخل لا تشكل دائما بديلا فعّالا لسوء الطالع بسبب المشاكل المتعلقة بالإدارة والمعدات والأفراد . ودل على ذلك بالحالة الخطيرة السائدة حاليا في ليبيريا .

٢٩ - وأردف قائلاً إن السنغال تولي أهمية كبيرة لتوصيات اللجنة المتعلقة بحفظ السلم وتهتم بوجه خاص بالتوصية المتعلقة بالاستبيان المنقح الذي عممه الأمين العام

(السيد كا ، السنغال)

في عام ١٩٩٠ فضلا عن التوصية الخاصة بإنشاء اعتماد احتياطي لتمويل مرحلة بساء عمليات حفظ السلم . وأكد أن التوصية بأن يطلب إلى البلدان المضيفة تقديم دعم سوقي ومادي لعمليات حفظ السلم توصية ايجابية بوجه خاص لأنها تؤدي إلى زيادة مشاركة البلدان المضيفة ، وفي الوقت نفسه ، إلى الحد من تكاليف هذا الدعم للأمم المتحدة .

٣٠ . وأشار إلى أن تنظيم تخطيط عمليات حفظ السلم وتنسيقها وضمان مرونتها بشكل فعال شرط بالغ الأهمية لنجاح هذه العمليات . وأكد ، في هذا الصدد ، أن السنغال تؤيد التوصية الداعية إلى إنشاء دائرة اتصال تتيح للدول الأعضاء الحصول على المعلومات المتعلقة بجميع النواحي التنفيذية لبعثات حفظ السلم القائمة والمقبلة . وأضاف قائلاً إن إنشاء هيكل موحد ومتكامل داخل إدارة عمليات حفظ السلم سيُتيح تحديد مجالات المسؤولية بصورة واضحة . وهي سمة لا غنى عنها لأي ترتيب فعال واقتصادي لإدارة عمليات حفظ السلم .

٣١ - وأكد على ضرورة إدخال آليات الوقاية والإنذار المبكر في حالات المنازعات في أي نهج لعمليات حفظ السلم . وأعرب عن سرور حكومته لتطرق "برنامج للسلم" لقضية الدبلوماسية الوقائية ، ولا سيما إمكانية اللجوء إلى المواد ٢٤ و ٣٥ و ٩٩ من الميثاق لدعم العمل الوقائي . وأعرب عن ترحيبه بتشديد البرنامج على التعاون بين المنظمة والهيئات الإقليمية في أنشطة تعزيز السلم . وأبدى أيضا تأييده لمشروع القرارين (A/SPC/47/L.7 و A/SPC/47/L.8) كما أعرب عن أمله في أن تظل اللجنة وفيه للتقليد الذي تتبعه لضمان جودة العمل في ميدان حفظ السلم .

٣٢ - السيد كوهوت (تشيكوسلوفاكيا) : قال إن حكومته ترى أن مؤسسات حفظ السلم التابعة للمنظمة أداة فعالة لتسوية النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية .

٣٣ - وأعرب عن دعم حكومته الكامل للمقترحات الداعية إلى تعزيز قدرة المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم .

٣٤ - وأشار إلى أن تشيكوسلوفاكيا ترى أن هناك فرما جديدة للاستفادة على نحو أفضل من قدرة الأمم المتحدة على منع المنازعات . وأضاف أن حكومته تؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء مجمع موارد - يشمل الوحدات العسكرية والمراقبين العسكريين والشرطة المدنية والموظفين الأساسيين - لضمان استجابة الأمم المتحدة بشكل مرن للحالات التي تستدعي وزعا سريعا لقوات حفظ السلم .

(السيد كوهوت ، تشيكوسلوفاكيا)

٣٥ - واسترسل قائلاً إن الشروط الأساسية لنجاح أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلم وصنع السلم تتمثل في توفير موارد مالية كافية وآليات تستخدم من خلالها هذه الموارد بشكل فعال وذو مغزى . وأكد أن حكومته تؤيد ، من جانبها ، المبدأ القائل بأن النفقات المتعلقة بعمليات حفظ السلم ينبغي أن تعتبر مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء . واستدرك قائلاً إنه ينبغي ، مع ذلك ، عدم استبعاد إمكانية البحث عن مصادر أخرى للتمويل . وأشار إلى أن حكومته تؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق احتياطي خاص لحفظ السلم (A/SPC/47/L.7 ن الفقرة ١٥) .

٣٦ - وأعرب عن تقدير وفده لأعمال إدارة عمليات حفظ السلم وعن اعتقاده بأن الأمانة العامة ستتمكن من زيادة قدرتها على مواكبة مجموعة من المهام الملحة الجديدة عن طريق تنفيذ المقترحات ذات الصلة الواردة في تقرير اللجنة المعنية بعمليات صيانة السلم .

٣٧ - ومضى قائلاً إن ثقة تشيكوسلوفاكيا في إمكانية إسهام الأمم المتحدة بشكل فعال في تسوية المنازعات قد تجسدت في مشاركة حكومته في بعثات الأمم المتحدة للتحقيق في أنغولا ، وعمليات الأمم المتحدة في الصومال ، وفرقة الأمم المتحدة للحماية في العراق ، وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا سابقاً ، وذكر أن الخبرة العملية التي اكتسبها الجنود والمراقبين التشيك في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم تستخدم في المناهج الدراسية لمركز التدريب على عمليات حفظ السلم الذي أنشأته الحكومة في عام ١٩٩٠ .

٣٨ - وفي الختام ، أبدى تأييده لمشروع القرارين وأعرب عن أمله في أن يتسم اعتمادهما بتوافق الآراء .

٣٩ - السيد مالون (كندا) : قال إن كندا تؤيد إنشاء مركز عمليات للانداز المبكر والعمليات اليومية . ولاحظ أن رئيس مجلس الأمن أيد أيضاً ذلك الاقتراح في بيانه المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر (S/24728) . وأشار إلى أن وفده يؤيد أيضاً قرار رئيس الجمعية العامة إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لتنسيق وإدارة المناقشات والأعمال التي تقوم بها المحافل الأخرى للأمم المتحدة في مجالات مسؤولياتها .

(السيد مالون ، كندا)

٤٠ - وفيما يتعلق بمسألة انشاء برنامج زمالات سنوي في مجال صيانة السلم (A/47/604) ، أشار إلى اقتراح كندي سابق بأن تخصص الاموال المتراكمة من جائزة نوبيل للسلم لعام ١٩٨٨ لتمويل الزمالات .

٤١ - ورحب بتقرير الأمين العام الذي يورد معلومات عن التدريب (A/47/597) ، وقال وهو يشير إلى أن وفده قدم ، في الدورة السادسة والأربعين ، ورقة حول التدريب الذي يجري في كندا في مجال حفظ السلم ، أن ذلك التدريب مفتوح لجميع الاطراف المهمة . وأعرب عن ترحيب كندا بشكل خاص بتعيين موظف لشؤون التدريب في إدارة عمليات حفظ السلم ، وعن ثقته في أن تكون لهذه الإدارة القدرة الآن على وضع استراتيجية طويلة الاجل لما يتطلبه ذلك من نظرية ومنهجية مع التركيز على تدريب المدربين .

٤٢ - واسترمل قائلاً إن وفده يتطلع إلى مقترحات من الامانة العامة استجابة للتوصية المقدمة من اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم فيما يتعلق بضرورة تعريف نظريف الإدارة والإجراءات التنفيذية الموحدة (A/47/253 ، الفقرة ١١٣) .

٤٣ - وأشار إلى أن كندا تقوم بإعداد معلومات عن نوع وعدد الافراد المهرة الذين ترغب في تقديمهم للأمم المتحدة كما نشأت حاجة لعمليات جديدة لحفظ السلم ، وذلك استجابة للاقتراح المقدم من الأمين العام في تقريره المعنون "برنامج للسلم" (A/47/277-S/24111) . وأردف قائلاً إن حكومته ترى أن على مجلس الأمن أن يبذل قصارى جهده لاشراك الدول الحالية والمحتملة المشاركة بقوات في المشاورات حول ولايات عمليات حفظ السلم ، بالصيغة التي خطتها وناقشها بها أعضاء المجلس .

٤٤ - ومضى قائلاً إن حكومته تولي أهمية كبرى لمبدأ العالمية في تمويل عمليات حفظ السلم . وأشار ، في هذا الصدد ، إلى أن اللجنة الخاصة أكدت من جديد ، في تقريرها ، أن تمويل عمليات صيانة السلم مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء (A/47/253 ، الفقرة ١١٣) . وذكر أنه مع ذلك فإن الأمم المتحدة دعت الدول المشاركة إلى أن تدفع بطريقتها الخاصة في عملية المنظمة في البوسنة والهرسك ، وأضاف أن كندا ودولا أخرى اتخذت قراراً مشابهاً في عام ١٩٦٤ فيما يتعلق بقبرص ، وأن الوفود تدرك جيداً العبء الذي ظلت تتحمله المنظمة والدول المشاركة منذ ذلك الوقت . وذكر أن كندا دولة مشاركة في توسيع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، ولكنها غير راضية إلى حد بعيد عن الأوضاع المالية ولن تقبل ترتيبات مماثلة بالنسبة لتمويل حفظ السلم في المستقبل .

٤٥ - السيد سوه (جمهورية كوريا) : قال إن وفده سيقوم بإجراء استعراض واف للبيان الذي قدمه مؤخرا رئيس مجلس الامن (S/24728) بشأن مسألة القوات الاحتياطية . ونظرا للحاجة إلى توفير المعدات واللوازم الإدارية من أجل وزع أفراد حفظ السلم على وجه السرعة ، أعرب عن تأييد وفده للاقتراح الداعي إلى توفير المعدات الأساسية لمرحلة بدء عمليات حفظ السلم .

٤٦ - واسترسل قائلا إن وفده يرحب بالجهود التي يبذلها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) في ميدان التدريب ويتطلع إلى رؤية برنامج موسع للتدريب للمشاركين الجدد والمحتملين في عمليات حفظ السلم .

٤٧ - وأعرب عن تأييد الوفد الكوري لاقتراح الأمين العام المتعلق بزيادة قوة وقدرة الموظفين العسكريين والمدنيين القائمين على عمليات حفظ السلم في الامانة العامة . وفي ذلك الصدد ، أكد على ضرورة تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي بوصفه وسيلة لضمان التمثيل المتوازن للمناطق المختلفة .

٤٨ - وحيث أن بدء عمليات حفظ السلم على نحو سريع وسلس يتوقف في المقام الاول على التمويل الكافي في مرحلة البدء البالغة الأهمية ، أكد على ضرورة دفع جميع الاشتراكات المقررة بأكملها وفي الوقت المحدد . وأعرب عن أمله في أن يسفر الاقتراح المقدم في اللجنة الخامسة عن إحراز التقدم المطلوب في هذه المسألة خلال الدورة الحالية ، وفيما يتعلق بالجدول الخاص للأنشطة المقررة لعمليات حفظ السلم ، قال إن وفده يتفق مع الرأي القائل بأنه من المستصوب الإبقاء على الجدول الحالي ريثما وما لم ينشأ توافق في الآراء بشأن اتباع شكل جديد .

٤٩ - وأشار إلى أن مفاهيم الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم وصنع السلم وبناء السلم بعد إنتهاء الصراع يجب أن ينظر إليها معا باعتبارها نهجا متكاملا لتحقيق السلم والامن العالميين . وأكد أن وفده سيواصل تقديم الدعم التام لأنشطة الامم المتحدة في ميدان الدبلوماسية الوقائية .

٥٠ . ومضى قائلا إن العمليات الجارية في البوسنة والهرسك وكمبوديا والصومال تعكس رغبة الحكومات في تسليم مهمة حفظ السلم إلى الامم المتحدة ، وتبين أيضا الحاجة الماسة لإجراء تغييرات في الطريقة التي تواجه بها الامم المتحدة مسؤوليتها الجديدة والجسيمة . وأضاف أن مصادقية الامم المتحدة تعتمد إلى حد بعيد على مدى نجاح عملياتها المتمثلة بحفظ السلم .

٥١ - السيد غواتام (نيبال) : أكد أن أي قرار تتخذه اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم فيما يتعلق بتقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلم" (A/47/277-S/24111) ينبغي أن يكون متفقاً مع أعمال الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة" .

٥٢ - وقال إن وفده يوافق على ضرورة زيادة قدرة الموظفين العسكريين والمدنيين العاملين في مجال حفظ السلم في الامانة العامة . وأشار إلى أن الدول الاعضاء ينبغي أن تدعم جهود الأمين العام في عملية إعادة التشكيل عن طريق توفير خدمات موظفين مدنيين وعسكريين ذوي خبرة . وأعرب عن ترحيب وفده بالبيان الذي قدمه رئيس مجلس الأمن في ذلك الصدد في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر (S/24728) .

٥٣ - واسترسل قائلاً إن وفده يؤيد اقتراح الأمين العام الداعي إلى أن يكون هناك مخزون محدد سلفاً من المعدات الأساسية لحفظ السلم . وحيث أن عمليات حفظ السلم تتسم بكثافة القوى العاملة ، ذكر أنه يتعين على جميع الذين يتم وزعهم تحت علم الأمم المتحدة أن يتلقوا درجة معينة من التدريب الموحد . وأضاف أن نيبال توفر تدريباً على الصعيد الوطني لافراد يبعثون في مهمات لاداء واجبات لحفظ السلم ، وأنها وضعت دليلاً مرناً لذلك الغرض . وأكد أن برنامج الزمالات المتوخى في الوثيقة A/47/604 يمكن أن يشكل نواة لبرنامج تدريبي وطني موحد لافراد حفظ السلم .

٥٤ - ومضى قائلاً إن وفده يوافق على أن تكلفه عمليات حفظ السلم ينبغي أن تعتبر مسؤولية جماعية . غير أنه كمبدأ عام ، أكد على ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على الجدول الخاص للأنشطة المقررة لضمان القدر المطلوب من الاستقرار لتمويلات حفظ السلم والتكهن بها . وأعرب عن تأييد وفده لرأي الوفد الياباني حول الاحتياجات المالية للعمليات الرئيسية لمرحلة البدء . وأيد كذلك الاقتراح الياباني الداعي إلى انشاء آلية للمشاورات بين الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والبلدان التي تقدم وحيدات كبيرة ، والمصادر الرئيسية للموارد المالية ، وبلدان المنطقة المعنية . وأعرب عن تأييده لاقتراح الأمين العام بالعمل فوراً على انشاء صندوق احتياطي دائر لحفظ السلم . وأكد أنه لا يكفي أن تعرب الدول الاعضاء عن دعمها لعمليات حفظ السلم ، إذ أن أفضل وسيلة للإعراب عن هذا التأييد هي دفع الاشتراكات المقررة بأكملها وفي الوقت المحدد .

(السيد غواتام ، نيبال)

٥٥ - وأوضح أن التغييرات التي حدثت في الوضع الدولي تحتم النظر بصورة جادة فسي مقترحات الامين العام بالنسبة للاستخدامات الممكنة لعمليات حفظ السلم في الدبلوماسية الوقائية ، وتعزز احتمالات استخدام احكام الميثاق على نحو فعال لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، بما في ذلك الاحكام الواردة في إطار الفصل الثامن .

٥٦ - وأشار إلى أن وفده يتفق تماما مع اهتمام الامين العام بسلامة الموظفين ويؤيد دعوته مجلس الامن إلى النظر جديا في الإجراءات التي ينبغي اتخاذها تجاه من يعرضون موظفي الأمم المتحدة للخطر . وأوضح أن وفده أصبح لذلك أحد مقدمي مشروع القرار الخاص بحماية أفراد قوات حفظ السلم (A/SPC/47/L.8) .

٥٧ - الرئيسي : أعلن أن السلفادور وكسمبرغ انضمتا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار . A/SPC/47/L.8

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥